63,39 مليار دينار الرصيد التراكمي للتسهيلات الائتمانية بنهاية نوفمبر

6,22 مليارات دينار قروض جديدة منحت في 11 شهراً

علاء مجيد

كشفت بيانات صادرة عن بنك الكويت المركزي عن ارتفاع إجمالي القروض الممنوحة للمقيمين وغير المقيمين خلال الأشهر الـ11 الأولى من 2025، بقيمة 6,22 مليارات دينار، ليواصل الرصيد التراكمي للتسهيلات الائتمانية تحطيم الأرقام القياسية ويصل إلى 63,39 مليار دينار بنهاية نوفمبر الماضي، مقارنة بمستوياته بنهاية ديسمبر 2024 البالغة 57,17 مليار دينار، وبنمو نسبته 10,88٪.

وعلى أساس شهري، ارتفعت القروض الممنوحة للمقيمين وغير المقيمين خلال نوفمبر الماضي، بقيمة 628 مليون دينار، وبنسبة 1٪، مقارنة بـ 62,76 مليار دينار بنهاية أكتوبر، ويقصد بـ«غير المقيمين» الأشخاص غير الكويتيين الذين لم يحصلوا على إذن عمل أو تصاريح إقامة، والشركات والمنشآت التجارية الأجنبية غير المقامة بالكويت والمرخص لها من وزارة التجارة والصناعة، أو الجهات المختصة بما في ذلك الشركات الأجنبية التي تقوم بتنفيذ أعمال بموجب عقود خاصة مع الحكومة، وكذلك الهيئات الدبلوماسية الأجنبية والهيئات التابعة لها.

وجاءت زيادة حجم القروض الممنوحة بالبلاد للمقيمين وغير المقيمين منذ بداية العام الحالي حتى نهاية نوفمبر الماضي، بدعم من زيادة القروض الإسكانية، وهي قروض شخصية طويلة الأجل لا تتجاوز مدتها 15 سنة، تقدم للعميل بغرض شراء أو بناء أو ترميم سكن خاص، حيث بلغت مستوى 17,28 مليار دينار بنهاية نوفمبر الماضي، بارتفاع خلال 11 شهرا بقيمة 740 مليون دينار وبنمو 4,5٪، بالمقارنة برصيدها البالغ 16,54 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2024.

كما زادت التسهيلات الاستهلاكية الممنوحة منذ بداية العام حتى نوفمبر بنحو 6,7 ملايين دينار، بنمو 0,33٪ ليصل رصيدها التراكمي إلى 2,08 مليار دينار مقارنة بـ2,07 مليار دينار في ديسمبر الماضي، وبلغ إجمالي رصيد التسهيلات الشخصية بنهاية نوفمبر مستوى 20,03 مليار دينار، مرتفعه خلال أول 11 شهرا من العام الحالي، بواقع 717 مليون دينار وبنسبة نمو 3,7٪، وذلك بالمقارنة بمستواها البالغ 19,31 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2024.

وأشارت البيانات إلى زيادة القروض الموجهة لشراء أوراق مالية خلال الفترة من يناير حتى نوفمبر من 2025، لتسجيل مستوى 4,5 مليارات دينار بنهاية نوفمبر الماضي، مقارنة بـ3,8 مليارات دينار بنهاية ديسمبر 2024، وبنمو بلغ 19٪ وبقيمة 718 مليون دينار.

وأوضحت البيانات ارتفاع قروض للبنوك منذ بداية العام الحالي 2025 لتسجل مستوى 5,14 مليارات دينار بنهاية نوفمبر الماضي، مقارنة مع 3,41 مليارات دينار بنهاية ديسمبر 2024، وبنسبة نمو بلغت 50,5٪ وبقيمة 1,72 مليار دينار.

وعلى صعيد الودائع، أظهرت بيانات «المركزي» عن ارتفاع الودائع لدى البنوك من قبل المقيمين وغير المقيمين خلال الفترة من يناير حتى نوفمبر الماضيين لتبلغ 59,06 مليار دينار، مقارنة بمستوياتها المسجلة بنهاية 2024 والبالغة 53,82 مليار دينار، وبارتفاع قيمته 5,23 مليارات دينار وبنسبة ارتفاع 9,7٪

وعلى أساس شهري، زادت القروض الممنوحة للمقيمين وغير المقيمين خلال الشهر الماضي، بقيمة 1,3 مليار دينار، ونمو 2,2٪، مقارنة بـ57,75 مليار دينار بنهاية أكتوبر 2025.

وأظهرت البيانات أن ارتفاع الودائع لدى البنوك الكويتية من قبل المقيمين وغير المقيمين، منذ بداية العام حتى نهاية نوفمبر الماضي، جاء مدفوعا بزيادة ودائع القطاع الخاص بالدينار لتصل إلى 39,02 مليار دينار مقارنة بـ 37,62 مليار دينار في ديسمبر الماضي، وبنسبة زيادة بلغت 3,7٪ وبقيمة 1,4 مليار دينار. فيما ارتفعت ودائع المؤسسات العامة المالية وغير المالية خلال الـ11 أشهر الأولى من العام الحالي لتصل إلى 9,51 مليارات دينار مقارنة بـ7,11 مليارات دينار بنهاية ديسمبر الماضي بقيمة ارتفاع 2,4 مليار دينار وبنسبة نمو 33,7٪.

لتعزيز الازدهار الشامل في عصر الذكاء الاصطناعي

«ZainTECH» شريك إستراتيجي للمنتدى الدولي للتعاون الرقمي

أعلنت منظمة التعاون الرقمي عن انعقاد النسخة الثانية من المنتدى الدولي للتعاون الرقمي في دولة الكويت خلال الفترة من 4 إلى 5 فبراير 2026، بشراكة استراتيجية من ZainTECH. ويجمع المنتدى وزراء وصناع سياسات ورؤساء تنفيذيين ورواد تقنية ومبتكرين ورواد أعمال وممثلين عن المجتمع المدني من أكثر من 60 دولة، بهدف تعزيز التعاون العالمي حول مستقبل الذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي.

يشكل المنتدى الدولي للتعاون الرقمي منصة عالمية سنوية تجمع أصحاب المصلحة من مختلف القطاعات، بهدف تعزيز التواصل، واستعراض مختلف أوجه الابتكار، ودفع عجلة العمل المشترك، وذلك في وقت يعيد فيه الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية تشكيل مسارات النمو الاقتصادي، والحوكمة، الشمول الاجتماعي.

وتعقد النسخة الثانية من المنتدى الدولي للتعاون الرقمي، بالتزامن مع الدورة الخامسة للجمعية العامة لمنظمة التعاون الرقمي، تحت شعار «الازدهار الشامل في عصر الذكاء الاصطناعي»، بما يعكس التزاما مشتركا بضمان أن تسهم تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحقيق مخرجات عادلة وقابلة للتوسع ومتمحورة حول الإنسان.

وبموجب الشراكة الاستراتيجية مع «ZainTECH»، المزود الرائد للحلول الرقمية وتقنيات المعلومات والاتصالات في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، يهدف المنتدى الدولي للتعاون الرقمي إلى استكشاف حلول عملية لأبرز القضايا التي تشكل الأجندة الرقمية العالمية، وذلك عبر ستة محاور رئيسية:

- الازدهار الرقمي والنمو الشامل، بما يدعم الأعمال التجارية العابرة للحدود.
- الثقة والسلامة والتقنية المسؤولة، بما يشمل أخلاقيات الذكاء الاصطناعي والأمن والنزاهة الرقمية.
- البنية التحتية لمستقبل بلا حدود، مع التركيز على سيادة أشباه الموصلات وقابلية التشغيل البيني.
- المهارات والوظائف ورأس المال، لمعالجة تحولات سوق العمل في عصر الذكاء الاصطناعي.
- الوصول الشامل والعدالة الرقمية، لضمان الإتاحة والقدرة على تحمل التكلفة عبر المجتمعات والاقتصادات المختلفة.
- التعاون الدولي في حوكمة التقنية.

وفي هذا السياق، قالت ديمة بنت يحيى اليحيى، الأمين العام لمنظمة التعاون الرقمي: يعكس المنتدى الدولي للتعاون الرقمي قناعتنا الراسخة بأن تحقيق الازدهار الرقمي لا يمكن أن يتم إلا عبر تعاون فاعل وعميق بين مختلف الأطراف. ومع التسارع التقني غير المسبوق وتأثيره المتزايد في الاقتصادات والمجتمعات، لم يعد من الممكن صياغة سياسات رقمية فاعلة من خلال الحكومات وحدها، إذ يعد القطاع الخاص شريكا رئيسيا في الاقتصاد الرقمي ومحركا أساسيا للابتكار والاستثمار وتطوير الحلول القابلة للتوسع عبر الحدود.

وفي منظمة التعاون الرقمي، نؤمن بأن إشراك قادة القطاع الخاص في صناعة السياسات الرقمية يمثل ركيزة جوهرية لبناء أطر تنظيمية عملية، ومستقبلية، وموثوقة. وتجسد شراكتنا مع «ZainTECH» نموذجا متقدما للتكامل البناء بين القطاعين العام والخاص، بما يضمن أن يكون التحول الرقمي شاملا، ومرنا، وموجها نحو تحقيق قيمة حقيقية للأفراد والشركات والاقتصادات حول العالم.

من جانبه، علق بدر الخرافي، نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة زين، قائلا: بصفتنا شركة إقليمية رائدة قائمة على رسالة هادفة ومكرسة لدفع التغيير الإيجابي والشامل، نؤمن بأهمية تسخير قوة ريادة الأعمال والتحول الرقمي في عصر الذكاء الاصطناعي. ومن خلال هذا التعاون مع منظمة التعاون الرقمي والمنتدى الدولي للتعاون الرقمي، تؤدي كل من زين و«ZainTECH» دورا محوريا في دعم الابتكار ودفع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة.

وأضاف الخرافي: إن استضافة هذا الحدث البارز في دولة الكويت تعكس مكانتها المتنامية على خارطة التحول الرقمي العالمية.

ونتطلع إلى العمل عن كثب مع منظمة التعاون الرقمي لتعزيز التعاون الدولي في المجال الرقمي في الكويت وعلى مستوى المنطقة الأوسع.

خلال نوفمبر الماضي.. وأغلبها لعدم وضع الأسعار على السلع وعدم استخدام اللغة العربية بالفواتير والغش التجاري

«التجارة» تحرر أكثر من 900 مخالفة تجارية

أعلنت وزارة التجارة والصناعة أن فرق الرقابة التجارية حررت خلال شهر نوفمبر 2025 أكثر من 900 محضر مخالفة، وذلك في إطار الجولات الرقابية المكثفة التي تنفذها الوزارة لحماية المستهلك وضبط الأسواق وتعزيز المنافسة العادلة. وأوضحت الوزارة أن الجولات الرقابية شملت مختلف الأنشطة التجارية في البلاد، بدءا من أسواق الخضار والفاكهة واللحوم والمطاعم، وصولا إلى محال الإلكترونيات وورش السيارات والسلع المدعومة ومنافذ بيع السلع المقلدة، إضافة إلى مراقبة الإعلانات والعروض الترويجية. وتشير النتائج إلى حضور ميداني واسع يعكس حرص الوزارة على منع أي استغلال أو تلاعب بالأسعار أو خداع للمستهلك.

وبينت الوزارة أن أبرز ما تم رصده خلال الشهر تمثل في 154 مخالفة لعدم وضع الأسعار على السلع، وهي المخالفة الأكثر تكرارا في الأسواق، إلى جانب 101 مخالفة لعدم استخدام اللغة العربية في الفواتير والعقود، ما يعد أحد أهم الالتزامات التنظيمية التي تضمن وضوح التعاملات التجارية مع المستهلك.

كما سجلت الجولات 53 مخالفة في أسواق الخضار والفاكهة نتيجة غياب لوحات الأسعار وعدم بيان بلد المنشأ، إضافة إلى 26 مخالفة غش تجاري تتعلق ببيانات منقوصة أو مضللة في منشأ السلع أو طبيعتها أو صلاحيتها. وأكدت الوزارة أن هذه المخالفات تعكس توجها واضحا نحو ضبط الأسواق ومعالجة أنماط التلاعب الأكثر شيوعا، سواء في تسعير السلع، أو في البيانات التجارية والإعلانات، أو في جودة المنتجات المعروضة. وأشارت إلى أن الجولات رصدت أيضا تجاوزات مرتبطة بخدمات الضمان وما بعد البيع، منها التأخر في تنفيذ أعمال الصيانة أو عدم توفير بدائل للمستهلك أثناء الإصلاح، بالإضافة إلى مخالفات في العروض الترويجية كتجاوز نسب الخصم المسموح بها أو الإعلان عن عروض دون ترخيص.

وفي هذا السياق، قالت وكيلة وزارة التجارة والصناعة بالوكالة مروة الجعيدان إن النتائج الرقابية لشهر نوفمبر تعكس حجم الجهد الميداني الذي تبذله فرق التفتيش يوميا والتزام الوزارة في الوقت نفسه بحماية المستهلك والتصدي لأي ممارسات تخل باستقرار السوق. وأكدت الجعيدان أن الوزارة لن تتهاون مع أي تجاوز يمس ثقة المستهلك أو يسيء إلى البيئة التجارية في البلاد، وأن تكثيف الجولات الرقابية سيستمر خلال الفترة المقبلة لترسيخ مبادئ الشفافية والالتزام بالقانون.